نحو تركيبة اجتماعية ـ سياسية جديدة

تواجه السياسة التركية تحدي ضرورة العثور على الحلول المناسبة لجملة من المشكلات المرشحة لتمزيق نسيج المجتمع ما لم يتم التعامل معه بشكل صحيح: كيف السبيل إلى معالجة جملة العواقب ذات الأثر البعيد التي ترتبت على التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع بالنسبة إلى التنمية، إلى التحضر، إلى التعليم، إلى الضمان الاجتماعي، وإلى توزيع الدخل؟ ما سبيل التعامل مع الوعي المتنامي للتنوع العرقي (الإثني) والديني؟ ما الطريقة المناسبة للتعامل مع تطلُّعات الإسلام السياسي؟ كيف السبيل إلى استيعاب مطالب المجتمع المدني المتنامي؟ ما السبيل إلى تحديث نظام سياسي يلتزم رسمياً بإيديولوجية دولة تم طرحها قبل ثلاثة أرباع قرن من الزمن، ولم يشهد أي تغيير ذي شأن منذ ذلك التاريخ؟

تنطوي هذه المشكلات على أوجه شبه كثيرة مع نظيراتها بلدان أخرى على مستوى مماثل من التطور الاجتماعي السياسي في أجزاء أخرى من أوروبا والعالم. وقضية تعزيز الديمقراطية في المجتمعات السائرة على طريق التصنيع، أو ما يُعرف بالديمقراطيات الانتقالية تثير مشكلات مشابهة[1](*). غير أن لكل

(*) تمخَّضت قضايا التحول الديمقراطي ومسائل تعزيز الديمقراطية عن فرع خاص في ميدان اختصاص السياسة المقارنة يحاول الباحثون من خلاله أن يجترحوا أداة مقبولة عموماً لتفسير هذه السيرورات. يمكن تعقب النقاش بتفاصيله في «ذ هـ. جورنال أوف ديمكراسي» (the Journal of Democracy). أما المحاولات الأحدث الملخَّصة لأحدث ما قيل في الموضوع فيمكن العثور عليه. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

المسيَّسون، والعلويون الهراطقة دينياً. وهذه الأطراف تتداخل جزئياً وقد يصل مجموع أفرادها إلى ربع التعداد الإجمالي للسكان. ليست ظاهرة الاستبعاد غريبة على الإطلاق عن المجتمعات الديمقراطية، غير أن من شأن استبعاد مثل هذه النسبة العالية من سكان أي بلد أن يتمخض بالضرورة عن سلسلة من المشكلات[3]، وخصوصاً في مجتمع متطور نسبياً قائم أساساً على اقتصاد السوق وموصوف بتعبئة داخلية متنامية. ففي ظل مثل هذه الظروف يصبح استبعاد أو إقصاء جزء كبير من المجتمع عن التمتع بالقدرة على المشاركة الكاملة في سائر العمليات السياسية والمجتمعية ذات العلاقة عقبة على طريق السير قدماً في عملية التنمية الديمقراطية. لعل التغلب على هذه العقبة هو التحدي الأكبر الذي ينتصب في وجه الطبقة السياسية التركية.

ثمَّة إجماع واسع على أن حل هذه المشكلات، التي يستطيع المرء أن يضيف إليها عدداً من القضايا الجدية على صعيد السياسة الخارجية، يوجب إصلاحاً جذرياً للنظام السياسي التركي. لا بد للتشظي السياسي الناجم عن نبذ المركز أن يُقلَب رأساً على عقب، كما لا بد من إدخال تحسينات ذات شأن على قُدْرة الحكومة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط.

لعل إحدى طرق الوصول إلى ذلك هي اختزل نفوذ الجماعات الحزبية المتشظية إلى الحدود الدنيا وتقوية الوسط، يمين الوسط، يسار الوسط (المركز) السياسي، لخلق الشروط الضرورية اللازمة لإقامة حكومة الأكثرية القائمة على حزب واحد[4]. ومن شأن طريقة أخرى أن تكون متمثلة بإحداث تغيير جذري في النظام، ودفعه باتجاه الديمقراطية الرئاسية، على غرار أحد النموذجين الأمريكي أو الفرنسي. غير أن من شأن أية من المقاربتين لعملية إيجاد الشروط الضرورية للتوصل إلى شفاء دائم من أمراض تركيا السياسية ستكون صعبة التحقيق.

بلد سياقه أو إطاره الخاص الذي يجب أخذه بنظر الاعتبار لدى تصميم الحلول الممكنة.

يتمثَّلُ أحد جوانب التطور المحددة بالنسبة إلى تركيا بواقع أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، واستمرَّت بصورة شبه متواصلة. فالانقلابات العسكرية في سنوات: 1960، 1970 و1980م، لم تكن قط تستهدف الإجهاز على الديمقراطية التركية لإقامة نظام عسكري دائم. كانت العودة إلى نظام سياسي مدني ديمقراطي على الدوام جزءاً لا يتجزأ من برنامج الانقلابات[2]. أما ما كان هدفاً للهجوم، فهي الانحرافات عن الطريق الديمقراطي التركي المرسوم؛ طريق الجمهورية العَلْمانية الكمالية ومبادئها حسب فهم قادة الجيش الذين كانوا الأوصياء الذين نصَّبوا أنفسهم حُماة للتراث الكمالي لذلك الطريق. ما حدث في انتقال تركيا إلى الديمقراطية، أو تعزيزها كان نضالاً في سبيل النظام الديمقراطي «الصحيح» أكثر منه استبدالاً لنظام دكتاتوري متسلط بآخر ديمقراطي.

تَفَجَّرَ الصراع، مرَّة بعد أُخرى، بسبب ثلاثة شروخ اجتماعية سياسية، هي: الشرخ بين أنصار التحديث الكماليين (العَلْمانيين) والتقليديين الدينيين (الإسلاميين) من جهة، والشرخ بين الأتراك والأكراد من جهة ثانية، والشرخ بين المسلمين السنة ونظرائهم العلويين من جهة ثالثة. ليست هذه الشروخ إلاَّ النتاج المباشر للتركيبة الاجتماعية ـ السياسية الجمهورية الأصلية، أو للعقد الاجتماعي الأساس القائم على ركائز العَلْمانية الكمالية، القومية التركية، والإسلام السني المعتدل. وتتمثل هذه القاعدة الاجتماعية، بأبرز أشكالها، بإيديولوجية التركيبة التركية ـ الإسلامية كما تفهمها قيادة الجيش التي نفذت انقلاب سنة 1980م.

تحرص التركيبة، بصورة مدروسة ومتعمدة، على استبعاد ثلاثة أطراف كبيرة ومهمة من سكان تركيا، هي: الكتلة الكردية الواعية قومياً، المسلمون

أضف إلى ذلك أن مثل هذه التعديلات التكنولوجية، لا تضمن توفير التغيير الضروري في النظام السياسي، ذلك التغيير الذي يكون مطلوباً لمواجهة التحديات. لن تخرج تركيا من مأزقها الراهن «عن طريق دمج الحزبين اليمينيين، أو الحزبين اليساريين. إنها ستخرج منه لأن فيها حركة إصلاحية تتخذ موقفاً جذرياً من الطريقة التي يعمل بها النظام»[5]. لا بد لقيام أشكال الحكم المستقرة والسليمة من أن يكون مصحوباً بتصور سياسي مقنع لأسلوب التعامل مع المشكلات المذكورة، التي هي نتاج سياسات خاطئة أكثر منها عواقب أشكال حكم غير سليمة. لقد اقتصر دور الأخيرة، أي أشكال الحكم غير الصحيحة، على زيادة تفاقم الصعوبات التي أوجدتها الأولى المتمثلة بالسياسات الخاطئة.

يتعذر التوصل إلى نوع من إعادة تنظيم الوسط السياسي في تركيا إلاّ عبر اندماج أحزاب يمين الوسط من جهة وأحزاب يسار الوسط من الجهة المقابلة. غير أن «الأمل في عودة أي من المعسكرين إلى التوحد يبدو بعيد المنال»[6]. على الرغم من أن الخلافات البرنامجية والإيديولوجية لا تبدو ذات أهمية بين حزبي الوطن الأم (ANAP) والطريق القويم (DYP) جهة اليمين، مثلاً، أو بين حزب الشعب الجمهوري (CHP) وحزب اليسار الديمقراطي (DSP) جهة اليسار، فإن الخصومات الشخصية بين قادة الأحزاب ومشكلات كيفية توزيع السلطة والنفوذ في حزب بات مندمجاً تحول دون حصول عمليات الدمج. وطوال بقاء الاختلافات على صعيد النفوذ الشعبي بين الأطراف التي يمكن أن تكون مرشحة للتوحد صغيرة كحالها في السابق، لن يكون ثمة أي حافز للتخلي عن الاستقلال التنظيمي والسياسي. فعملية الدمج بين حزبي الاشتراكي الديمقراطي الشعبي (SHP) والشعب الجمهوري (CHP) المعاد تأسيسه في سنة 1995م، تحت مظلة حزب الشعب الجمهوري (CHP) لم تكن إلاّ استثناءً

تحقق، في المقام الأول، جراء ضعف مؤقت ونوع من الضياع عانى منهما الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي (SHP) بعد تخلي زعيمه العتيد إيردال إينونو عن منصبه الذي شغله زمناً طويلاً بصورة مفاجئة.

يؤدّي فقدان الوسط للتأييد الشعبي إلى مضاعفة الآثار الضارة لتشظي الوسط السياسي على السياسة التركية. ففي انتخابات سنة 1995م، العامة بلغ مجموع أصوات الأحزاب المتطرفة والمعادية للنظام حوالى ثلث المجموع الإجمالي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أصوات أولئك الذين لم يدلوا بأصواتهم مع الأصوات الباطلة، التي يمكن اعتبارها أيضاً تعبيراً عن الاحتجاج السياسي في نظام يعتبر التصويت إلزامياً، فإن حصة أصوات الاحتجاج المكشوف، أو غير المباشر بين الناخبين الأتراك تصل إلى أكثر من أربعين بالمئة[7]. جاءت نتائج انتخابات الثامن عشر من نيسان/ أبريل سنة 1999م، فأكدت صحة هذه الملاحظة، التي يمكن اعتبارها مؤشراً دالاً على أن الديمقراطية التركية تواجه تحدياً موجهاً للنظام. وهذه نظرة تؤكدها ظاهرة التدهور المتواصل ليمين الوسط الذي كان، ذات يوم، العمود الفقري لعملية تعزيز الديمقراطية التركية.

إذا لم يتم إحداث تغيير عميق وجذري في النظام الانتخابي بما يفضي إلى حكم حزب واحد يمثل الأكثرية، فإن تركيا ستبقى محكومة بحكومات ائتلافية تضم أطرافاً تكاد أن لا تكون قابلة للتناغم فيما بينها، لأن أي حزب لن يكون قادراً على كسب أكثرية المقاعد في الانتخابات العامة. لقد تبين أن الحكومات الائتلافية التي جاءت منذ أوائل التسعينيات إلى الحكم كانت «قصيرة العمر، عديمة الكفاءة، تجد صعوبة في الحكم جراء شروع الشركاء بالمشاحنات وصولاً إلى الانهيار»[8]. غير أن من شأن أي تغيير جذري في القانون الانتخابي أن يكون صعب المنال جراء التشظي الحزبي بالذات والضعف السياسي الذي تعاني منه أحزاب الوسط. فالنقاشات التي دارت حول إحداث «تغيير جذري في النظام» مرة بعد أخرى خلال السنوات الأخيرة لم تتمخض عن أي فعل[9].

في ظل الظروف الحالية، ما من شيء غير التحوُّل من نظام التمثيل النسبي المعدل إلى نظام أكثرية واضحة يستطيع أن يفضي إلى حكومة حزب متمتع بالأكثرية في المجلس. غير أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إقصاء معظم الأحزاب الموجودة عن السياسة البرلمانية جنباً إلى جنب مع ما يترتب عليها من مكاسب مادية للساسة وزبائنهم، مما يجعل بحث أي تغيير في النظام الانتخابي يمكن أن يقود إلى مثل هذه النتيجة أمراً بالغ الصعوبة. وعلى الرغم من أن المرء يستطيع أن يفترض أن عملية الاندماج داخل الوسط السياسي سيتسارع كثيراً تحت شروط نظام الأكثرية في التصويت وحكم الحزب المتمتع بالأكثرية، وطوال بقاء عدد كبير من الساسة النشيطين خائفين من أن يكونوا بين الخاسرين جراء أي تغيير جذري، ليس ثمة أي احتمال ذي شأن لأن يُقْدِم البرلمان على اعتماد إصلاح جذري للنظام الانتخابي. سيتعين على الجمهور كما على حلفاء تركيا وشركائها أن يتكيَّفوا مع استمرار الحكومات الائتلافية في أنقرة.

طرحت بعض الأوساط فكرة استبدال النظام البرلماني بنظام رئاسي. وجوهر الفكرة هو أن من شأن مركزة السلطة السياسية والحكومية أن تكون أقدر على حل المشكلات السياسية الملحَّة. وقد تفضي عملية الانتقال إلى النظام الرئاسي إلى المساهمة في إعادة مركزة العديد من الأحزاب، لأن أي رئيس للجمهورية يمارس الحكم فعلاً يحتاج إلى دعم قوي متناغم على صعيد السلطة التشريعية. أضف إلى ذلك أن أحداً، غير الأحزاب الكبيرة الموحدة، لن يكون قادراً على تقديم مرشحين لرئاسة الجمهورية يكونون مؤهلين لدخول الانتخابات مع وجود بعض الأمل في النجاح.

غير أن أي نظام رئاسي يبقى غريباً عن تقاليد الديمقراطية التركية، التي درجت، منذ بداياتها أواخر عقد الأربعينيات، على استلهام فكرة الديمقراطية البرلمانية. من الصعب اعتبار حتى الفترة الأتاتوركية مرحلة رئاسية؛ صحيح أنها كانت حقبة قيادة أوتوقراطية، ولكن لا يشار عادة إلى أتاتورك بوصفه رئيس

جمهورية تركيا الأول، بل على أنه «القائد المجيد» للبلاد. ليس الجدل دائراً حول استحداث نظام رئاسي يكون منزهاً تماماً عن ذهنية القيادة هذه التي ما زالت عنصراً مميزاً للحياة السياسية التركية. ومؤخراً، كان أحد أقوى مؤيدي هذا النظام هو الرئيس الفعلي سليمان ديمريل[10]، مما يؤدِّي، في الحقيقة، إلى إضفاء عنصر شخصي يشي بأن ديمريل يبحث عن طريقة لتمديد فترة رئاسته، ساعياً، قبل كل شيء، إلى تحسين نفوذه في الساحة السياسية عبر عودته إليها كمشارك فعَّال، على الجدل المجرَّد. ليس ثمة إلاَّ القليل من الفرص على صعيد إحداث التغيير الجذري في النظام السياسي في المستقبل القريب لأن جميع القادة السياسيين الآخرين يشعرون بهذا الطابع الشخصي الأناني للجدل.

ثمَّة، على أية حال، أسباب وجيهة تدعو للشك بكون التغيير في النظام، أو في بعض عناصره، هو الأسلوب الصحيح لمقاربة جملة المشكلات السياسية الملحة التي تواجهها تركيا. من المؤكَّد، بطبيعة الحال، أن الحكم الفعال يشكِّل عنصراً مهماً من عناصر السياسة الناجحة، وأن من شأن إحداث التغيير الذي يحسِّن الإدارة السياسية وأسلوب حل المشكلات في صلب النظام أن يذهب بعيداً على طريق تحسين الكفاءة السياسية الإجمالية وحالة الاستقرار. غير أن مشكلة تركيا السياسية تتجاوز مسألة التوصُّل إلى إيجاد حُكْم فعَّال. إنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بفكرة المشروعية السياسية، بالافتقار المتزايد إلى ثقة الجمهور بالطبقة السياسية، سواء بسبب سجِّلها المخيب للآمال أم نتيجة الإقصاء الفعلي أو الموهوم لقطاعات واسعة من السكان عن العملية السياسية.

يفتقر الشعب التركي إلى تلك القوى السياسية، التي يستطيع أن يضع فيها ثقته، لضمان استمرار مستقر لجملة التطورات الاجتماعية والسياسية الناجحة، التي تحقَّقت في الماضي. وبرأي أكثرية الجمهور، ليس هناك أي سياسيين يقدِّمون حلولاً نظرية لأكثر مشكلات التنمية والتطور إلحاحاً، ناهيك عن طرح

أسلوب سياسي شامل لمعالجة تلك المشكلات. ولقد تأكدت هذه العلة التي يعاني منها الجمهور عبر النتائج التي تمخضت عنها انتخابات سنة 1999م، البرلمانية، حيث فاز أجويد لأنه الممثل الموثوق، الوحيد والأخير للطبقة السياسية العتيدة، وكان حزب الحركة القومية (MHP) ناجحاً لأنه الحزب العتيد الأخير الذي لم يكن قد اختُبر من قبل الشعب. لم تكن الانتخابات استعراضاً للثقة بالطبقة السياسية بمقدار ما كانت تعبيراً عن يأس الشعب المشوب بالغضب.

وثمَّة، إضافة إلى ذلك، في ظل انعدام اليقين السائد فيما يخص المستقبل، افتقار واضح لقيم اجتماعية وسياسية صريحة ومقنعة تمكِّن الناس من امتلاك القدرة على اختبار الاتجاه الصحيح في زحمة التعقيدات المتنامية للحياة اليومية. يبدو أن الوحيدين الذين يمتلكون مثل هذه النظرة الشمولية هم ممثلو الإسلام السياسي والجيش. غالباً ما يميل الناس، في الأحوال الصعبة، إلى تفضيل الحلول السهلة المطروحة عليهم، مثل الإسلام أو الإيديولوجيات الأخرى المتطرِّفة ولكنها تبدو محكمة البناء ومنطقية. غير أن كلاً من الحل الإسلامي ونظيره الجمهوري التقليدي لدى الجيش بمضامينه القومية القوية يعاني من نقاط ضعف خطيرة. يستندان، في المقام الأول، إلى إيديولوجيتين مغلقتين ليستا مؤهلتين جيداً للتعامل مع تعقيدات وآليات المجتمعات الحديثة القائمة على الانفتاح. تدور الإيديولوجيتان، كلتاهما، حول محور الدولة، مما يعكس أثراً قوياً وصارخاً للتراث السياسي التركي الذي ما يزال ينطوي على قدر كبير من الجاذبية بالنسبة إلى العديد من الناس. ومع ذلك، فإن مثل هذا التأكيد للسياسة القائمة على محورية الدولة المفروضة من الأعلى تغفل جملة السيرورات الاجتماعية الحيوية (الديناميكية) التي تم إطلاقها عبر فتح أبواب البلاد أمام العالم الخارجي والتي ستشهد مزيداً من التعزيز والترسيخ تحت تأثير زحمة التطورات السياسية والاقتصادية الدولية.

وبالتالي، فإن الخروج من مأزق تركيا السياسي على الصعيد الداخلي، لن يكون متمثلاً بالحفاظ على التراث الكمالي لمفهوم الدولة. فمثلها مثل سائر التصورات، ذات التوجهات الدولية، وذات النزعات التسلطية الدكتاتورية الكامنة لعملية التحديث، لا تلبث الكمالية أن تغدو بلا وظيفة، معطلة، بعد أن تكون عملية التنمية الاجتماعية، قد تجاوزت العتبة التي باتت أكثرية السكان بعدها غير مستعدة للانقياد، بل راحت تطالب بأن تصبح سيدة مصائرها. لقد وصلت تركيا إلى هذه النقطة. وما هو مطلوب، إذن، لا يعدو كونه تصوراً سياسياً يستطيع استيعاب آليات مجتمع منفتح قائم على تعددية مصالح اجتماعية، وجماعات تكون أحياناً متباعدة. يتعيَّن على الدولة التركية، باختصار، أن تسلِّم بالتعددية المجتمعية وبالآليات التي تسم عملية التحديث الاقتصادي والسياسي الناجحة.

من المسلَّم به أن التخلِّي عن الرؤى القديمة الراسخة حول المجتمع والنظام السياسي المثاليين التي ظلَّت منارات التثقيف السياسي الهادية للجماهير التركية طوال عقود من الزمن ليس من الأمور السهلة. غير أن من شأن التمسك بخرافة وجود أمة متجانسة ومجتمع يدير شؤونه ضمن الحدود المحدَّدة بوضوح، ولكنها تكاد أن تكون غير قابلة للتعديل والتكيُّف، للكمالية ألاَّ تكون قادرة على تحقيق النجاح في التمهيد لدخول القرن الحادي والعشرين. لن تستطيع الديمقراطية أن تنمو لدى أي شعب إذا ما بقيت معرَّضة للتعليق أو للإجبار على التراجع إلى الصفوف الخلفية كلما بدت إفرازاتها عاجزة عن إرضاء أمزجة مراكز القوى.

ذلك هو الدرس الذي يتعيَّن على قيادة الجيش التركي أن تكون قد باتت مستوعبة له. ومما لا يشكِّل تناقضاً مع هذه النظرة أن القوات المسلَّحة تبقى المنظمة الاجتماعية المتمتِّعة بالقدر الأوفر من ثقة الشعب. ليس هذا الاحترام،

بصورة طاغية، إلاَّ تعبيراً عن الشعور السائد بانعدام الأمن، ولا يجوز اعتباره موافقة واسعة النطاق على اتجاه نشاطات الجيش وتحركاته على صعيد السياسة الداخلية. لقد جرى تلقين عمداء (جنرالات) تركيا درساً بليغاً في انتخابات 1983م، درساً تمثَّل بحقيقة أن الناس يفضِّلون تقرير مصائرهم السياسية بأنفسهم. ولم يستطع المدافعون عن تصوُّر الجيش لصيغة كمالية علمانية (لاييكية) صارمة للجمهورية أن يفوزوا في انتخابات نيسان/ أبريل سنة 1999م، إلاَّ بأكثرية مجرَّدة من المجموع الإجمالي للأصوات كما يتبيَّن من جمع أصوات أحزاب اليسار الديمقراطي (DSP)، الوطن الأم (ANAP)، الطريق القويم (DYP)، والشعب الجمهوري (CHP).

لعلَّ التحدِّي المنتصب في وجه جميع القوى السياسية في تركيا هو اجتراح تركيبة (خَلْطَة) اجتماعية ـ سياسية جديدة، هو استحداث عقد اجتماعي جديد يستند إلى الإنجازات الكبرى والعظيمة المتحقِّقة في السنوات الخمس والسبعين الماضية ولكنه قادر، في الوقت نفسه، على تجاوز تلك الإنجازات والتسامي أو التعالي فوقها. لم تعد العَلْمانية والقومية الإقصائيتين قادرتين على تشكيل لحمة هذه التركيبة الأساسية؛ لا بدَّ لهذه اللحمة الأساسية من أن تكون متمثِّلة بالنظرة المنفتحة الشاملة للديمقراطية الليبرالية. لا بدَّ للكمالية من أن تتعرَّض لعملية إعادة تفسير بالإنطلاق من مثل هذا المنظور وصولاً إلى تأكيد البذور الديمقراطية الكامنة في مكوِّناتها الإيديولوجية، على حساب عناصرها الأكثر تسلطية ودكتاتورية. ومن شأن هذا أن يتطلَّب قدراً أقوى من التشديد على مبدئها المهمل كثيراً والمتمثِّل بالنزعة الإصلاحية (الانقلابية). ما من شيء سوى برهان مقنع على أن قيم الديمقراطية الليبرالية متناسبة مع الحفاظ على نتائج وثمار عملية التحديث السابقة الإيجابية ومع تطوُّر تقدمها، يستطيع، على المدى الطويل، أن يحول دون وصول الإسلام الزاحف المتسلِّل إلى السلطة.

يتعيَّن على ديمقراطيي تركيا العَلْمانيين أن يثبتوا أنهم قادرون على تقديم حلول أفضل لجملة مشكلات التصنيع، ومنافسة اقتصاد السوق، والنزعة الاستهلاكية، والتعددية الحزبية، ووجود مجتمع منفتح يتسم بالحركة الاجتماعية، ومجتمع المعلومات، والعولمة.

لا بدَّ للتركيبة الاجتماعية ـ السياسية الجديدة من تحاشي إضفاء صفة غير مناسبة على الإسلام. فأي دين عظيم لن يقف عند حدود كونه مصدر إلهام لخلاص الناس الروحي، بل وسيكون منطوياً أيضاً على قدر معيَّن من الأهمية السياسية في المجتمعات الحديثة التي تكتنفه وتحتضن جذوره. ومن شأن حرمان الإسلام من مثل هذا الدور في تركيا أن يعني إنكاراً لواقع اجتماعي أساسي، فيكون بالتالي مجرَّداً كلياً من أية حِنْكة سياسية. فالقوى العَلْمانية التي ما زالت تمثل أكثرية السكان تواجه تحدِّي اجتراح إطار سياسي قادر على استيعاب الإسلام السياسي واحتوائه دون الاستسلام له والخضوع لهيمنته. ولن يكون هذا ممكناً، على المدى الأطول، ما لم تبرهن منظومة القيم الديمقراطية غير المشروطة دينياً على أنها، على صعيد الممارسة العملية، متفوقة على الإسلام السياسي. ولا بدَّ لمثل هذه المنظومة أيضاً من أن تكون قادرة على التعايش مع أقلية سياسية تدعو إلى المعايير والقيم الإسلامية باعتبارها أُسلوبها الخاص في الاهتداء إلى الحلول المناسبة للمشكلات آنفة الذكر.

من شأن اجتراح وتطبيق تركيبة اجتماعية ـ سياسية تتوجه نحو المستقبل وتأخذه في اعتبارها أن لا يكونا من الأمور السهلة. ومن المؤكَّد أن على المرء أن يعترف بأن القوى المنظمة الحالية لمجتمع تركيا المدني باتت، على ما يبدو، أفضل إدراكاً للتحديات الاجتماعية الجديدة، ولجملة العواقب السياسية المترتبة عليها، من ممثلي النخبة السياسية والدولتية التركية. ومهما يكن، فإن المساهمات الأخيرة في النقاش والجدل السياسيين من جانب أوساط رجال

الأعمال، والنقابات العمالية، وغيرهما من قطاعات المجتمع المدني التركي، تبدو أكثر استشفافاً للمستقبل من الأطروحات التي تطغى على النقاشات الحزبية، ناهيك عن المساهمات الصادرة عن قيادة الجيش[11](*). وكذلك فإن الحكومة الائتلافية الثلاثية لأحزاب: اليسار الديمقراطي (DSP)، الحركة القومية (MHP)، والوطن الأم (ANAP) المشكَّلة بعد انتخابات نيسان/ أبريل سنة 1999م، والتي يقودها **بولنت أجويد** تبدو، هي الأخرى، أكثر توجهاً نحو الأمر الواقع بدلاً من أن تكون قوة داعية إلى إحداث إصلاحات هيكلية بعيدة المدى.

من شأن زيادة تعزيز عناصر الديمقراطية الليبرالية في النظام السياسي التركي أن تنطوي أيضاً على تأثيرات إيجابية فيما يخص التعامل مع مشكلات البلاد الملحة على صعيد السياسة الخارجية. فالعلاقات مع باقي أوروبا، ومع الاتحاد الأوروبي خصوصاً، لا يسعها إلاَّ أن تستفيد من أية عملية إشاعة جذرية للديمقراطية والمبادىء الحضارية المتمدنة في كل من ساحتي السياسة والمجتمع. لن تلبث المسألة الكردية، وحالة احترام حقوق الإنسان وتطبيقها، ودور الجيش في السياسة، وغيرها من القضايا أن تفقد تأثيرها البارد على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي (EU) وتركيا. أضف إلى ذلك أن وضع إدارة الولايات المتحدة في متابعة سياستها القائمة على أن تركيا شريك إقليمي مهم

(*) أما الاستثناء الجدير بالملاحظة الذي يخالف التيار الرئيسي، من وجهة نظر نخبة الدولة فيما يخص القضايا السياسية الملحة التي تواجهها تركيا، فقد تمثَّل بخطاب رئيس المحكمة الدستورية، أحمد نجدت سزر، الذي ألقاه بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيس هذه المحكمة، في السابع والعشرين من نيسان/ أبريل سنة 1999 م، والذي أكد فيه، بقوة، ضرورة استحداث إصلاحات حقوقية عميقة وقاسية لتعزيز أداء تركيا الديمقراطي، خصوصاً فيما يتعلق بضمان حرية التعبير. للاطلاع على التفاصيل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

يمكن أن يتعزَّز في مواجهة مقاومة الكونغرس التي تستمد زخمها الرئيسي من «السياسات العرقية (الأثنية)»، المعتمدة من قبل جماعتي الضغط اليونانية والأرمنية (اللوبيَّين اليوناني والأرمني).

من شأن علاقة أقل توتراً مع أهم شركائها وحلفائها الغربيين أن تساعد أنقرة على إتقان فن التصدِّي للتحديات التي تواجهها في علاقاتها مع مجموعة من الدول المجاورة. وكلما زادت تركيا من تقديم نفسها بوصفها مجتمع تيار رئيسي، ضاعفت من الفائدة التي تحقِّقها عبر تمكينها من الانضواء تحت عباءة نظام الديمقراطيات الغربية. أضف إلى ذلك، ثمة أسباب عديدة تدعو إلى افتراض أن من شأن السير قدماً على طريق إشاعة المزيد من الديمقراطية، على المدى الأطول، أن يقود أيضاً إلى المزيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل ظروف العولمة المتنامية. فالقوة الداخلية الأكبر والأعظم هي الشرط الأهم لأية سياسة خارجية وأمنية ناجحة.